

أفغانستان تبكي ضحايا الهجوم الأكثر دموية منذ 2011

كابول - أ.ف.ب: كانت عائلات ضحايا الهجوم الانتحاري الأكثر دموية منذ ثلاث سنوات في أفغانستان، والذي أودى بحياة 57 شخصا أثناء مباراة لكرة الطائرة مساء أمس الأول، تبكي ضحاياها أمس فيما نقل بعض الجرحى على عجل إلى العاصمة كابول. ووقع التفجير الانتحاري الذي أسفر عن مقتل 57 شخصا وإصابة نحو ستين آخرين بجروح بحسب حصيلة جديدة في منطقة نائية بولاية بكتيكا (جنوب شرق) قرب الحدود مع باكستان. وهذه المنطقة تعد المعقل الرئيسي لشبكة حقاني، وهي فرع من حركة طالبان الأفغانية يرفض في الوقت الحاضر التفاوض مع الحكومة من أجل إرساء السلام في البلاد.

هاموند ولافروف يتحدثان عن تقدم كبير وتوقعات بانفاق مبادئ خلال 3 أشهر

الـ «1+5» تمدد مفاوضاتها مع إيران 8 أشهر وتمنحها 700 مليون دولار شهريا

تحليل إخباري

«الخطة البديلة» ليست سهلة على إيران

الأخرى من عقوبات فرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية. كما أنه لن يكون بوسع الصين ولا روسيا أن تمنع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من اتخاذ خطوات فردية خارج الأمم المتحدة لتشديد العقوبات المؤلمة في قطاعي الطاقة والمال والتي تكبل الاقتصاد الإيراني منذ 2011. وقال علي فائز وهو محلل بارز للشؤون الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية «يرى بعض الزعماء الإيرانيين أن بوسعهم في حالة الفضل أن يعولوا على جيرانهم لتفادي العقوبات ويعتمدوا على اتجاه المناقشة بين القوى الكبرى للحد من القيود لكن نجاح هذه الاستراتيجية ليس مضمونا». وأضاف «من ناحية أخرى أخذت روسيا والصين مرارا جانب الغرب في عزل إيران. كما أنه من غير المعروف إلى أي مدى يمكن أن يتعاقد الاقتصاد دون تخفيف ذي مغزى للعقوبات في ظل هبوط أسعار النفط». غير أن دبلوماسيا غربيا يشارك في المحادثات عبر عن ظنه أن الدفاع الذي يضغط على إيران للتوصل لاتفاق أقل شدة الآن منه في العام الماضي نظرا للقدر المحدود من تخفيف العقوبات الذي يجري التفاوض عليه.

وأشار أيضا إلى رغبة الشركات الغربية في إنهاء العقوبات والعودة لإيران ولأحكام قضائية أوروبية ضد بعض الإجراءات التي فرضتها عقوبات الاتحاد الأوروبي. وقال الديبلوماسي «الضغط للتوصل لاتفاق بائ ثم أقل شدة مما كان عليه قبل 12 شهرا.. إذا لم يحدث اتفاق فستتحول إيران إلى الصين وروسيا وإلى بعض البلدان الأوروبية المستعدة للدخول في أعمال ثنائية معها». وقال مسؤول إيراني آخر إن هناك فصائل داخل إيران تشكك في أي صفقات مع الغرب وتحشد تحالفات مع قوى مثل روسيا والصين اللتين شجبتا العقوبات الأميركية والأوروبية الأحادية الجانب.

فينا - رويترز: يقول المسؤولون الإيرانيون إن بوسعهم التحول إلى بكن أو موسكو إن أخفقت المحادثات حول ملفها النووي والتي تهدف طهران من ورائها إلى إنهاء العقوبات الغربية عليها. لكن مع انخفاض أسعار النفط وتباطؤ اقتصاد الصين وتأثر روسيا بعقوبات مفروضة عليها هي الأخرى لا تبدو «خطة طهران البديلة» حلا مثاليا.

ورغم تمدد أجل المهلة أمس كما حدث في يوليو الماضي، يقول مسؤولون إيرانيون إنهم يعملون على خطة بديلة حال انهيار المحادثات وهو ما سيدفعهم للتحول شرقا وشمالا للحصول على دعم دبلوماسي واقتصادي. وقال مسؤول إيراني بارز لرويتزر «لدينا بالخطة بديلة. لا يمكننا الكشف عن مزيد من التفاصيل لكن تربطنا دائما علاقات طيبة مع روسيا والصين. ومن الطبيعي إذا فشلت المحادثات النووية أن نزيد من تعاوننا مع أصدقائنا وأن نقدم لهم فرصا أكبر في السوق الإيرانية ذات الإمكانيات المتميزة».

وأضاف «لدينا آراء مشتركة (مع روسيا والصين) فيما يخص العديد من القضايا ومنها سورية والعراق». والصين هي أكبر مشتر للنفط الإيراني وإحدى الدول القليلة التي لاتزال تستوعب كميات ضخمة من الصادرات الإيرانية دون أي نقصان كبير منذ شددت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوباتهما في السنوات الثلاث الأخيرة. وباعت روسيا أسلحة لإيران وبنيت لها محطة نووية وربما زودتها بقدرات تكنولوجية. وبإمكان البلدين أن يوفر غطاء دبلوماسيا في مجلس الأمن الدولي، حيث يتمتعان بحق الفيتو الذي يمكن أن يساعد على عودة توسيع نطاق العقوبات. لكن للمساعدة عواقب ليست هينة.. فالصين طالبت بخصوصيات قوية على شترتها من النفط الإيراني ومن المرجح أن تدفع سعرا أقل الآن بعد انحصار طلبها على النفط وتراجع الأسعار العالمية. أما روسيا فلا حاجة لها للنفط الإيراني وتعاني هي



صورة تذكارية لوزراء خارجية الدول الست وإيران في فيينا أمس (أ.ف.ب)

وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الألماني شتاينماير إنه يتعين على إيران أن تؤكد وثقت تخليها عن امتلاك أي قدرة نووية بغرض التسليح عبر تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي ومستويات التخصيب.

ويقضي اتفاق جنيف المرحلي الذي وقع في نوفمبر 2013 بتجميد جزء من أنشطة إيران النووية مقابل رفع جزئي للعقوبات الدولية بشكل يوفّر إطارا ملائما للمفاوضات. ودخل الاتفاق حيز التطبيق في بداية الأمر لفترة ستة أشهر بدأت في يناير 2014 ثم مددت لأربعة أشهر في يوليو الماضي بهدف إتاحة مزيد من الوقت أمام إيران والسدول الكبرى للتوصل إلى اتفاق شامل بحلول 24 نوفمبر الجاري.

المقبل مشجيرا إلى أنه خلال فترة التمدد ستواصل طهران الاستفادة من تخفيف في العقوبات بقيمة 700 مليون دولار تقريبا شهريا. من جهته، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس أن تقدما كبيرا أحرز في المحادثات النووية الإيرانية غير أنها فشلت في التوصل لاتفاق نهائي قبل انتهاء المهلة.

وقال لافروف في تصريحات بثها تلفزيون روسيا 24 في فيينا «أحرز تقدم كبير». وأضاف أنه يتوقع أن تتفق الأطراف خلال ثلاثة أو أربعة أشهر على «المبادئ الأساسية» لاتفاق نهائي.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ونظراؤه في مجموعة (1+5) استأنفوا أمس المحادثات

المقبل مشجيرا إلى أنه خلال فترة التمدد ستواصل طهران الاستفادة من تخفيف في العقوبات بقيمة 700 مليون دولار تقريبا شهريا. من جهته، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس أن تقدما كبيرا أحرز في المحادثات النووية الإيرانية غير أنها فشلت في التوصل لاتفاق نهائي قبل انتهاء المهلة.

وقال لافروف في تصريحات بثها تلفزيون روسيا 24 في فيينا «أحرز تقدم كبير». وأضاف أنه يتوقع أن تتفق الأطراف خلال ثلاثة أو أربعة أشهر على «المبادئ الأساسية» لاتفاق نهائي.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ونظراؤه في مجموعة (1+5) استأنفوا أمس المحادثات

الجهة الشعبية ترفض دعم الرئيس المؤقت ولا تؤكد الوقوف إلى جانب منافسه

المرزوقي يتحدى السبسي ويدعوه لمناظرة تلفزيونية

وكلمة السر في الجولة الثانية عند «القوة الثالثة»

دخل رئيس حزب نداء تونس إثر تشكيل جبهة الإنقاذ في مفاوضات مع رئيس حركة النهضة بدأت باللقاء الذي تم في باريس بين راشد الغنوشي ورئيس حركة نداء تونس الباجي قائد السبسي دون استشارة شريكه في جبهة الإنقاذ، الجبهة الشعبية.

إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أعطت الجبهة الشعبية المرتبة الرابعة بـ15 مقعدا وفتحت أمامها أبواب الحكم لتشكيل تحالف مع حركة نداء تونس، الفائزة بالانتخابات التشريعية وينتظر تكليفها بتشكيل الحكومة المقبلة، قد يشجع عليه وجود كثير من «فراق السرب» القدامى مع قائد السبسي، مما «يفرّج»

بإستكمال المشهد بمساندة الباجي قائد السبسي في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وقد أعلن محمد الجور القيادي في الجبهة الشعبية صراحة أن «الجبهة لن تدعم الرئيس المنصف المرزوقي في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، لكن ذلك لا يعني أنها اتخذت قرارا بدعم مرشح حركة نداء تونس الباجي قائد السبسي».

وأضاف الجور في تصريح خاص للأنضول أن الجبهة لم تحدد موقفها بعد، وأن مجلس أمنائها سيجتمع قريبا، وسيدرس الوضع وفق النتائج التي آلت إليها الرئاسيات، وسيتمخّذ قريبا قرارا يتماشى مع ما تتطلبه مصلحة البلاد. وتابع قائلا إن «النتيجة التي حصل عليها مرشح الجبهة الشعبية حمة الهامي تعتبر إيجابية، باعتباره لم يتلق مساندة من أحزاب ومكونات سياسية أخرى سوى من أنصار الجبهة، على عكس المنصف المرزوقي والباجي قائد السبسي اللذين تلقيا مساندة من أطراف أخرى».



توسيتان تتابعان أخبار الانتخابات في الصحف (أ.ف.ب)

مبدأ الحوار والنقاش، ويبقى أن هذا لم يحصل في تونس من قبل ولا بد أن نرى الأمر. وقد أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن نسبة المشاركة في الدور الأول كانت كبيرة تجاوزت نسبة الـ 64,6٪. وبعد فرز حوالي ثلثي الأصوات، تصدر السبسي المتنافسين بـ 42٪ من الأصوات يليه المرزوقي بـ 34٪ ثم حمة الهامي مرشح الجبهة الشعبية بـ 9٪. وبذلك سيعمل الباجي قائد السبسي على كسب 10 نقاط زيادة على النسبة المحققة للفوز بالدور الثاني فيما يتطلب الأمر من المرزوقي الحصول على ما يناهز 15٪ من النقاط. وتوجه الأنظار إلى كتلة الجبهة الشعبية اليسارية الانتخابية التي حل مرشحها الرئاسي ثالثا، باعتبار أنه سيتمكن من يكسبها إلى صفه من عبور الدور الثاني.

ومن الناحية النظرية، يعتبر الرئيس المنصف المرزوقي قريبا من الأوساط اليسارية، فقد ناضل طويلا مع قيادات منها في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان طيلة

تونس - وكالات: انقشع غبار المعركة الرئاسية التعددية الأولى منذ استقلال تونس قبل أكثر من نصف قرن، وأصبح مؤكدا عقد جولة ثانية من الانتخابات ينافس فيها كل من الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي ومنافسه زعيم «حركة نداء تونس» الباجي قائد السبسي، اللذين حلا في المقدمة دون حصول أي منهما على نسبة الأغلبية المطلقة «50٪». وأصبح محتما على المتنافسين كسب ما يسمى بـ «القوة الثالثة» التي انبثقت عن الانتخابات والمتمثلة بـ «الجبهة الشعبية التي حل مرشحها حمة الهامي في المركز الثالث. وربما أيضا كسب كتلة

الصامتين الذين لم يشاركوا في الاقتراع الأول منذ نجاح ثورة الياسمين في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي عام 2011. وسعديا لذلك دعا المرزوقي غريمه السبسي إلى مناظرة تلفزيونية ومواجهة مباشرة أمام التونسيين.

وقال في وقت متأخر من مساء أمس الأول أنه يدعو منافسه السبسي «إلى مناظرة تلفزيونية ومواجهة مباشرة أمام الشعب التونسي». وأضاف المرزوقي أنه ينتظر منه «عدم التهرب من هذا التحدي». وناشد المرزوقي حلفاءه في النضال ممن لم يتنجحوا في الفوز في انتخابات الرئاسة دعم رئيس ديموقراطي ضد عودة الآلة القديمة في إشارة للسبسي.

لكن محسن مرزوق، القيادي بحزب نداء تونس، أبدى تحفظا تجاه الدعوة. وقال في تصريحات إعلامية، إن «الطلب أن يجب أن يكون كتدع، من جانب المرزوقي، ويجب أن يقع حوار بطريقة منظمة توضح كيف يتم ذلك وكيف يكون الاتفاق مع أي صحافي وفي أي تلفزيون».

وأضاف مرزوق «نحن مع

نسبة الإقبال على الانتخابات الرئاسية تجاوزت 64,6٪».

نسبة الإقبال على الانتخابات الرئاسية تجاوزت 64,6٪».

نسبة الإقبال على الانتخابات الرئاسية تجاوزت 64,6٪».

فلسطين متمسكة بالتصويت على قرار تحديد

الإطار الزمني لإنهاء الاحتلال في مجلس الأمن

ميدانها، داهمت ثلاث من دوريات الاحتلال الإسرائيلي صباح مقر الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم والواقع في بلدة الرام بالقرب من مدينة القدس، وفق ما أفاد الأمين العام للاتحاد عبد المجيد حجة.

وقال حجة لوكالة فرانس برس إن الدوريات الاسرائيلية وصلت الى الباحة الرئيسية لمقر الاتحاد، وقام أفرادها بإيقاف الموظفين العاملين في المقر وتفتيشهم وبعد حوالي الساعة غادرت الدوريات الثلاث المقر دون إيضاح سبب المداهمة. في ذلك، ذكر نادي الاسير الفلسطيني أمس ان اشتباكات وقعت بين الاسرى وما يسمى بـ«قوات القمع» في سجن ريمون. وقال مدير نادي الاسير في الضفة الغربية عبدالعال العناني لـ (كونا) ان قوات القمع اقتحمت سجن ريمون واقسام الاسرى أثناء وجودهم في ساحة السجن. وأضاف العناني ان المعلومات المتوافرة لديه تفيد بوقوع مواجهات بين الاسرى والقوات الاسرائيلية مشيرا الى انهم تعرضوا لتفتيشات بشكل استغراقي.

عواصم - وكالات: قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إن مشروع قرار مجلس الأمن السدي يطالب بتحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، سيطرح للتصويت عليه فور عودة السدول الأعضاء في المجلس من فيينا، لانشغالها بالملف النووي الإيراني.

وفي حديث مع إذاعة صوت فلسطين الرسمية أمس أوضح المالكي، أن «مشروع القرار سيطرح في الـ 28 من نوفمبر الجاري، أو على أبعد تقدير في الثاني من ديسمبر المقبل». وأشار المالكي إلى أن القيادة الفلسطينية حسمت أمرها بتقديم المشروع للتصويت عليه، سواء ضمنّت تصويت 9 دول أو دون ذلك. ويتطلب إقرار هذا المشروع، 9 أصوات بدون استخدام أي من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، حق النقض الفيتو. وكان الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، حدد نهاية الشهر الجاري، موعدا لتقديم مشروع القرار الذي يطالب بتحديد شهر نوفمبر 2016 موعدا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 1967.

الرئيس اليمني يستبق تصعيد الحراك

الجنوبي بعرض «حزمة معالجات»

وقدمت اللجنة أيضا للرئيس هادي القرار رقم 4 لعام 2014 بشأن عودة وتسوية أوضاع الموظفين المدنيين المبعدين، ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية، مناقشة 4500، وهي القرارات التي سيتم إعلانها خلال الأيام القليلة القادمة. هذا، وقد جرت مناقشة عدد من الموضوعات المتصلة بتلك المعالجات من مختلف النواحي والكيفية التي سيتم بها التنفيذ بصورة كاملة. ويأتي الإعلان عن هذه المعالجات قبل أيام من حلول الذكرى الـ 47 لرحيل الاحتلال البريطاني من جنوب اليمن، التي توافق الأحد المقبل 30 نوفمبر الجاري، وهو الموعد الذي حدده الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، كآخر مهلة لمغادرة الموظفين المقيمين في المحافظات الجنوبية من أبناء شمال اليمن، حسب بيان أصدره الحراك منتصف الشهر الماضي.

وكان هادي قد أصدر قرارا مطلع العام 2013 بإنشاء لجنتي قضايا الموظفين الجنوبيين المبعدين، ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية، وتم خلال الاجتماع إقرار قرار رقم 3 لعام 2014 بشأن عودة وترقية وتسوية أوضاع 8009 من صف ضباط وجنود من منتسبي القوات المسلحة والأمن والأمن السياسي.

صنعاء - الأناضول: اجتمع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أمس، في صنعاء، بلجنتي قضايا الموظفين الجنوبيين المبعدين، ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية، لمناقشة «حزمة المعالجات» التي قاست بها اللجان في مجال عملهما. وناقش هادي بحسب وكالة الأنباء الرسمية، القضايا والموضوعات المتصلة باستكمال عملية إعادة الموظفين المبعدين عن وظائفهم من المحافظات الجنوبية، من المدنيين والعسكريين، وكذلك قضايا الأراضي وما تم إنجازها من قرارات ومعالجات. واستعرض الاجتماع المعالجات التي قاست بها اللجان المكلفة، فبخصوص قضايا الأراضي تمت معالجة أكثر من 18 ألف حالة، وفي قضايا الموظفين العسكريين من وزارة الدفاع والداخلية والأمن السياسي، تمت معالجة ما يزيد على 9 آلاف حالة جديدة، بالإضافة إلى 5547 تمت معالجتها سابقا، وصرّف لها 554 مليون ريال يمني (نحو 2 رقبة و 600 ألف دولار)، وكذا معالجة 4500 حالة من الموظفين المدنيين. وتم خلال الاجتماع إقرار قرار رقم 3 لعام 2014 بشأن عودة وترقية وتسوية أوضاع 8009 من صف ضباط وجنود من منتسبي القوات المسلحة والأمن والأمن السياسي.